

العلاقات الأمريكية الفنزويلية
إبان الفترة من (١٩٥٢-١٩٥٤م)

دينا محمد على محمود
باحثة في التاريخ الحديث والمعاصر

الملخص:

تشكل أمريكا اللاتينية أهمية استراتيجية واقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تدخلها الفعلي في شؤونها، وذلك عن طريق تدخلها الاقتصادي المتزايد بتشجيع تدفق الاستثمارات الأمريكية على بلدان القارة للاستثمار بمواردها، ولذلك اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الاحتواء والتبعية تجاه العديد من دول القارة ومنها فنزويلا، فالمساعدات الاقتصادية الأمريكية كانت جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الفنزويلي، وقد نسجت الثروات المعدنية والحقول البترولية شبكة لا يمكن اقتلاعها تربط الاقتصاد الفنزويلي بالمصالح الأمريكية، لذلك حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على علاقات ودية مع فنزويلا خلال عقد اتفاقيات تجارية، وتقديم معونات مالية، ومساعدات عسكرية وقروض وغيرها من الوسائل التي حاولت بها تدعيم العلاقات فيما بينهما، حتى تتمكن من الحصول على البترول الفنزويلي.

ولتدعيم السياسة الأمريكية في القارة اللاتينية، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعقد العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية مثل: مؤتمر البلدان الأمريكية بالعاصمة الفنزويلية كاراكاس مارس ١٩٥٤م، مؤتمر ريو الاقتصادي في العام نفسه، وكان الهدف المعلن وراء عقد تلك المؤتمرات، هو تطوير التكامل الاقتصادي في نصف الكرة الغربي، وإعداد برامج تنمية خاصة بدول القارة اللاتينية.

ولكن الهدف الرئيس وراء ذلك هو مناهضة الشيوعية الدولية، والقضاء على المد الشيوعي في القارة اللاتينية وضمان إعلان دول القارة معاداتها للشيوعية.

Abstract:

Latin America forms a strategic and financial importance for U.S.A. U.S.A started its intervention in this continent through its increasing intervention which is represented in encouraging more and more investments in the countries of this continent to control its resources. To seek this purpose, U.S.A used the dependency and containment policy towards many countries inside the continent, among them was Venezuela. The American financial aids were an integral part of the Venezuelan economy. Mineral wealth and petroleum fields have spun off a network that cannot be uprooted, linking the Venezuelan economy to US interests. Therefore, the United States was keen on maintaining friendly relations with Venezuela during the conclusion of the trade agreement, providing financial aid, military aid, loans and other means by which you tried to destroy the relations between them, so that it can obtain the Venezuelan oil.

To support American policy in the Latin continent, the United States held several international agreements and conferences, such as: The Inter-American Conference in the Venezuelan Capital in "Caracas" in March 1945, addition to the "Rio" Conference which was held in the same year. The stated goal behind these conferences was to develop economic integration in the western sphere, and the establishment of development programs for Latin American countries.

Though, the main reason behind this is opposing international communism, eliminating the communist spillover in the Latin continent, and ensuring that the countries of the continent declare that they are anti-communists.

المقدمة:

اتسمت العلاقات الأمريكية الفنزويلية في الفترة من (١٩٥٢-١٩٥٤م) بالتقارب الشديد خاصةً بعد تولي "ماركوس بيريز جوميز" Marcos Perez Gomez رئاسة الدولة، فشهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية والعسكرية بين البلدين تفاعلاً ونموً غير مسبوق، حيث تم عقد العديد من الاتفاقيات التجارية بين البلدين مثال على ذلك: اتفاقية التجارة الأمريكية الفنزويلية أغسطس ١٩٥٢م، كما تم عقد مؤتمر البلدان الأمريكية في مدينة كاراكاس Caracas بفنزويلا مارس ١٩٥٤م، وكان الهدف من انعقاد المؤتمر محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تهدئة الأجواء في نصف الكرة الغربي بعد الإطاحة برئيس دولة جواتيمالا، خاصةً أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت داعمة للانقلاب.

ولكن السبب الرئيس وراء قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعقد المؤتمر، هو رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة المد الشيوعي في القارة اللاتينية، لذلك أعلنت إدارة الرئيس ال أمريكي دوايت أيزنهاور Dwight Eisenhower (١٩٥٣-١٩٦١م) إعداد برامج تنمية خاصة بدول القارة اللاتينية من خلال زيادة حجم المساعدات الاقتصادية والقروض.

وتدعيماً للسياسة الأمريكية في القارة اللاتينية تم عقد مؤتمر ريو الاقتصادي ١٩٥٤م؛ لمناقشة العلاقات الاقتصادية في نصف الكرة الغربي، وأثناء المؤتمر عبر قادة أمريكا اللاتينية عن رغبتهم في تطوير التكامل الاقتصادي في نصف الكرة الغربي، ودعوا إلى زيادة المساعدات المالية المقدمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما سوف يتم توضيحه في هذا البحث.

ماركوس بيريز جوميز رئيسًا لفرنزويلا في ديسمبر ١٩٥٢م:

تولى ماركوس بيريز جوميز Marcos Perez Gomez (*) رئاسة فنزويلا بعد عقد الانتخابات الرئاسية التي أجريت ٣٠ نوفمبر ١٩٥٢م، والتي شاركت فيها معظم الأحزاب السياسية مثل: الاتحاد الجمهوري الديمقراطي (URD) والحزب الاجتماعي المسيحي (COPEL)، والجبهة الانتخابية المستقلة (FEI) التي تدعم ماركوس بيريز جوميز، وبعد ظهور المؤشرات الأولية للانتخابات والتي أعلنت أغلبية ساحقة لحزب "الاتحاد الجمهوري الديمقراطي"، شُعرَ ماركوس بيريز جوميز بالتهديد السياسي، وتحطيم آماله في السيطرة على حكم البلاد، فقام بتزوير النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية، وأعلن نفسه رئيسًا مؤقتًا للبلاد ١٣ ديسمبر ١٩٥٢م، وفي ١٧ أبريل ١٩٥٣م تم تعيينه رئيسًا دستوريًا رسميًا للبلاد^(١).

وجاء رد الفعل ال أمريكي رافضًا لتزوير الانتخابات، فقد وجهت الخارجية الأمريكية نقدًا لاذعًا لحكومة ماركوس بيريز جوميز نتيجة لهذا التجاوز الصريح في نتائج الانتخابات الرئاسية، وأنها إن تجاوزت عن ذلك التصرف ستظهر أمام دول أمريكا اللاتينية بمظهر الداعم للحكومات العسكرية الديكتاتورية، ولكن لا خيار أمام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية سوى الاستمرار في متابعة الموقف مع حكومة ماركوس بيريز جوميز واستمرار العلاقات الأمريكية الفنزويلية^(٢).

ومن وجهة نظر الباحثة أن رد الفعل ال أمريكي جاء متناغمًا مع السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تحنفظ بعلاقات دبلوماسية مع كافة أنواع الحكومات؛ بما فيها الديكتاتورية، بما يتناسب مع مصالحها في القارة اللاتينية.

بعد أن حقق " بيريز جوميز " طموحه بحصوله على منصب الرئاسة، اتبع استراتيجية اتسمت بالهيمنة والتسلط من أجل السيطرة على جميع قطاعات الدولة ماعدا

قطاع القوات المسلحة، فقد اتبع "بيريز جوميز" سياسة المحسوبية؛ حتى تمكن من السيطرة الكاملة على القوات المسلحة، وإدارة الجيش من خلال بعض المقربين له، بالإضافة إلى بعض المراقبين من قبل الشرطة السرية التي يسيطر عليها المدنيون، فقد كان يُحجم نفوذ أى مجموعة أو فصيل عسكري يمكن أن يؤثر على سلطته.

ولأن "بيريز جوميز" كان دائماً وأبداً يؤكد على أهمية وضع القوات المسلحة في البلاد، ويرى أنها قطاع مميز في المجتمع الفنزويلي، لذلك فقد أولى التعليم العسكري اهتماماً بالغاً مع الحرص على إبعاد وعزل ضباط الجيش عن أي اهتمامات سياسية أو اجتماعية تميزهم من الناحية المادية، فقام بإنشاء مراكز تدريب تقنية ومتطورة وإرسال بعثات إلى الخارج، وإعادة تنظيم وحدات الجيش، كما قام بتزويد القوات البحرية بالعديد من قطع الأسطول والمدمرات البحرية الأمريكية، بالإضافة إلى إمداد القوات الجوية بالعديد من الطائرات النفاثة المصنعة في بريطانيا، فقد كانت معظم عائدات البترول تتفق بشكلٍ دوري على الجيش مما جعل القوات المسلحة الفنزويلية هي الأكثر تقدماً في أمريكا اللاتينية في تلك الفترة^(٣).

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ أن كان بيريز جوميز وزيراً للدفاع في حكومة المجلس العسكري بزعامة ديلجادو تشالباود Delgado Chalbaud، وهو يعتبر الجيش أهم أولويات الدولة، فبعد أن استولى المجلس العسكري على حكم البلاد تقدم "بيريز جوميز" آنذاك بطلب لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية موضعاً مدى احتياج الجيش الفنزويلي لمعدات عسكرية حديثة لتدعيم، وتطوير الجيش الفنزويلي والبحرية الفنزويلية، بالإضافة إلى تعليم ضباط البحرية الفنزويلية كيفية استخدامها بشكلٍ فعال. إلا إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ماطلت في الرد على طلب وزير الدفاع الفنزويلي، وقد أعرب "بيريز جوميز" عن غضبه نتيجة لرد الفعل السلبي لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية^(٤).

مؤكدًا أن دولة فنزويلا ليست في موقف يضطرها لخوض حرب خارجية، وإنما الهدف من تحديث الجيش الفنزويلي هو تأمين منشآت البترول الاستراتيجية، وخام الحديد في فنزويلا، بالإضافة إلى الضغط الشديد من قبل عدد كبير من ضباط الجيش على "بيريز جوميز" من أجل تزويد الجيش بكل ما يلزم من معدات وأدوات مشيريين إلى أن الجيش الفنزويلي في غياب تلك المعدات العسكرية لا قيمة له^(٥).

والجدير بالذكر، إن أحد أسباب ماطلة الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم الدعم العسكري للجيش الفنزويلي؛ هو إصرار وزير الدفاع الفنزويلي على الحصول على دبابات من الطراز الحديث، ورفض أية نماذج قديمة أو بدائل مثل السيارات المصفحة، بالإضافة إلى رفض الولايات المتحدة الأمريكية الموافقة على الاقتراح الفنزويلي، بشراء المعدات العسكرية بمقدم ٢٥% كدفعة أولى، وباقي المبلغ تدفع عند استلام الجيش الفنزويلي المعدات العسكرية، وفي النهاية قد تم التوصل إلى اتفاق مرضي "لبيريز جوميز" اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية أفضل منحة يمكن أن تقدمها لدولة فنزويلا في الثامن من فبراير ١٩٥٢م عرضت الولايات المتحدة الأمريكية على حكومة فنزويلا طريقة السداد المقترحة، فقد قسمت المعدات العسكرية المطلوبة إلى فئتين:

الفئة الأولى: معدات متوفرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية سيتم دفع ثمنها فور تسليمها لدولة فنزويلا (معدات بحاجة إلى تحديث)، وطريقة الدفع في هذه الحالة هي دفع القيمة المستحقة للمعدات فقط، أما تكلفة التحديث سيتم دفعها على أقساط بعد التسليم.

أما الفئة الثانية: معدات جديدة تتطلب تصنيع من قبل مؤسسات صناعية أمريكية تقوم تلك المؤسسات بتحمل التكلفة ولن تُطالب الحكومة الفنزويلية بالدفع إلا قبل التسليم بفترة قصيرة^(٦).

كما تم إبرام اتفاقية النقل الجوي الثنائي بين الحكومة الفنزويلية وخطوط طيران " Pan American " وتمت الموافقة على الاتفاقية من قبل الجمعية التأسيسية، وكان لهذه الاتفاقية أهمية خاصة لدى فنزويلا^(٧).

وتستنتج الباحثة مما سبق أن رغبة "بيريز جوميز" في شراء معدات عسكرية أمريكية على الطراز الحديث لم تكن من أجل تدعيم وتسليح الجيش الفنزويلي فحسب، بل يظهر بوضوح رغبته في الحفاظ على هيئته داخل الجيش كأساس لاستمرار سيطرته على الجيش بشكل خاص وفنزويلا بشكل عام، وذلك من خلال إظهار قدرته على تأمين أسلحه حديثة بالعدد الكافي من دولة بقوة الولايات المتحدة الأمريكية، والظهور بمظهر الحاكم القوي المسيطر على جميع أمور الدولة داخلياً وخارجياً.

على الرغم من اعتياد الفنزويلين نوعاً ما على ديكتاتورية الحكم العسكري، إلا إن وصول " بيريز جوميز" إلى السلطة بدأ معه فترة خمس سنوات غير مسبقة من القمع الوحشي والانهيار المؤسسي، حيث شرع في تطبيق الديكتاتورية العسكرية، فقام بإلغاء جميع الأحزاب المعارضة حتى تتحقق له السلطة المطلقة، فأمر بسلسلة من الاعتقالات السياسية امتدت لتشمل جميع أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام مثل "الاتحاد الجمهوري الديمقراطي" و"الحزب المسيحي الاجتماعي" والحزب الشيوعي على حد سواء، وبالطبع امتد الأمر ليشمل الموالين "لحزب العمل الديمقراطي" حتى إنه خلال عام ١٩٥١ م تم إرسال أربعة آلاف من أنصار " حزب العمل الديمقراطي" إلى معسكرات العمل في منطقة الغابات في الأورينوكو^(*) Orinoco. وهناك فقد المئات حياتهم؛ بسبب التعذيب، والأعمال الشاقة، وسوء التغذية، والأمراض والأوبئة المنتشرة في تلك المنطقة^(٨).

أما على الجانب الاقتصادي، فقد تزامن مع صعود "بيريز جوميز" إلى السلطة زيادة إنتاج البترول الفنزويلي، وزيادة الطلب عليه من معظم دول العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) أصبحت فنزويلا المورد الرئيس

للبنترول، مما مكنه من جنى عائدات ضخمة من هذه التجارة، فقد تضاعفت الاستثمارات الأجنبية في الفترة من (١٩٥٠-١٩٥٧م) بشكل ملحوظ^(٩).

حيث كان إنتاج دولة فنزويلا من البنترول عام ١٩٤٨م خلال حكومة الرئيس الفنزويلي السابق روميلو جاليجوس Romulo Gallegos^(١٠) ديسمبر ١٩٤٧م - ٢٤ نوفمبر ١٩٤٨م). ٤٩٠ مليون برميل في حين أصبح إنتاج دولة فنزويلا من البنترول عام ١٩٥٢م بعد صعود بيريز جوميز إلى السلطة حوالي ٦٥٦ مليون برميل^(١١) خاصة خلال فترة عقد الخمسينيات ازداد طلب الولايات المتحدة الأمريكية على البنترول الفنزويلي.

فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تجديد احتياطي البنترول الذي استخدمته أثناء الحرب. كما إن الصراع الكوري في تلك الفترة، وتأميم البنترول الإيراني، كل هذه الأحداث حفرت الطلب على البنترول الفنزويلي، بالإضافة إلى البنترول تم اكتشاف مصدر آخر للدخل وهو خام الحديد فتم إنشاء شركة الحديد والصلب الأمريكية United States Steel Company، وشركة بيتلهم للحديد والصلب Bethlehem Steel، وتدفقت الاستثمارات الأجنبية بشكل غير مسبوق حتى أطلق المستثمرون الأجانب على فترة حكم "بيريز جوميز" فترة الازدهار العالمي^(١١).

اتفاقية التجارة الأمريكية الفنزويلية أغسطس ١٩٥٢م:

وعليه أدركت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة عقد اتفاقية تجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا، وتم توقيعها في أغسطس عام ١٩٥٢م، وكان الهدف من هذه الاتفاقية خفض التعريفات الجمركية على الواردات البترولية للولايات المتحدة الأمريكية في مقابل خفض التعريفات الجمركية على الصادرات الأمريكية بلغ عددهم حوالي ١٧٩ منتج، شملت السيارات والطائرات وأجهزة الراديو والشاحنات وغيرها، وذلك لتنمية السوق المحليه الفنزويلية، وقد اعتبرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية هذه الاتفاقية إنجازاً اقتصادياً لحكومتها^(١٢).

فقد مكنت الاتفاقية الولايات المتحدة الأمريكية من حصاد النصيب الأكبر من الأرباح نتيجة لخفض الضرائب المفروضة علي صناعة البترول، فقد أخبر مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون أمريكا اللاتينية، جون مورس كابوت (*) John Moore Cabot، أعضاء رابطة التصدير الدعائية في نيويورك عن المعاهدة قائلاً: "إن تلك المعاهدة صُممت لحماية سوق الصادرات واستثمارات للولايات المتحدة الأمريكية"^(١٣).

انتجت الاتفاقية أعداءً وأصدقاءً على كلا الجانبين من البحر الكاريبي. جاءت المعارضة من جانب شركات البترول الأمريكية المستقلة لأنها لم تتل أي مكاسب اقتصادية، أما من جانب فنزويلا فقد عبرت غرفة الصناعة الفنزويلية، والقوميون الاقتصاديين، وعمال المناجم المتحدون، واتحادات عمالية أخرى عن احتجاج صامت غير فعال على موافقة بيريز جوميز على وضع السوق الفنزويلي والصادرات الزراعية والصناعية تحت وطأة الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الشكل.

أيدت الاتفاقية شركات البترول العالمية وغرفة التجارة الفنزويلية الأمريكية (***) (Am Cham) ؛ حيث كتب المتحدث الرسمي باسم (Am Cham) للجنة الكونجرس عن أهمية تلك الاتفاقية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية، مشيراً إلى الفوائد المستحقة من شراء البترول الفنزويلي. بالإضافة إلى ذلك، اشترت فنزويلا منتجات أمريكية بقيمة نصف مليار دولار، وقد حاول المعارضون الضغط على الكونجرس لإلغاء الاتفاقية وتقييد استيراد البترول الأجنبي خاصةً الفنزويلي، إلا إن مؤيدي الاتفاقية أقاموا حملة مضادة لتفعيل الاتفاقية وهو ما حدث بالفعل^(١٤).

والجدير بالذكر، إن توقيت توقيع الاتفاقية لم يأت اعتباطياً وعشوائياً، وإنما جاء نتيجة لانهاء مدة المعاهدة الأمريكية المكسيكية الخاصة بتصدير البترول المكسيكي للولايات المتحدة الأمريكية في الأول من يناير من العام نفسه، وعليه زادت التعريفات الجمركية على استيراد الولايات المتحدة الأمريكية للبترول وجميع مشتقاته؛

لذلك قام رؤساء شركات البترول الأمريكية الكبرى أمثال " نيلسون روكفيلر " Nelson Rockefeller و "ارثر براودفيت" Arthur Broadvit بالضغط على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بسرعة توقيع اتفاقية أخرى مع فنزويلا، حيث كان الاعتبار الوحيد لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية هو خفض التعريفات الجمركية، والحصول على قدر كبير من احتياطي البترول مما يضمن الاستقرار الاقتصادي للبلاد، وشركات البترول الأمريكية^(١٥).

أما بالنسبة لوضع شركات البترول الأمريكية خلال فترة "بيريز جوميز"، فقد تبنى "بيريز جوميز" سياسة مختلفة عن سابقيه من حكام فنزويلا في التعامل مع الشركات، فقد تطورت وازدهرت الشركات بشكل ملحوظ، فقد خفف من قيود المعاملات المالية بينهم وبين الحكومة الفنزويلية^(١٦) فكان بيريز جوميز يضع مصالح الشركات الأمريكية في الاعتبار مما ساعد على قيام علاقات طيبة بينهم. وقد شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بالطمأنينة بعد أن تأكدت أن الإدارة الحالية لا تُفكر نهائياً في تأميم صناعة البترول، كما إنه لا يوجد تغير سياسي متوقع في فنزويلا يُهدد المصالح الاقتصادية الأمريكية سواءً في إنتاج البترول أو خام الحديد، وتصديرهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية^(١٧).

وفي العام نفسه، واستكمالاً للنشاط الاقتصادي بين البلدين، تم توقيع عقد خاص بصناعة الحديد والصلب بين شركة Orinoco للتعدين وهي إحدى شركات US Steel ووزير التنمية الفنزويلي، وقد مكن هذا العقد شركة U.S Steel من تعدين خام الحديد على نطاق واسع، وكان هذا أحد أكبر الاستثمارات الأمريكية في فنزويلا^(١٨).

وتجدر الإشارة إلى أن الأمر الذي رسخ العلاقات الأمريكية الفنزويلية بشكل أكبر في تلك الفترة هو عداء "بيريز جوميز" للشيوعية، فقد مارس المجلس العسكري عام ١٩٥٠م سياسة قمعية ضد الحزب الشيوعي "PCV" Communist Party of

Venezuela، كما حل النقابات العمالية الشيوعية، بالإضافة إلى ذلك، فقد قام المجلس العسكري بقطع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي.

كان "بيريز جوميز" يرى أن آراء الشيوعيين تضر بالمصالح الوطنية للبلاد، بالإضافة إلى العداء الشديد بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، مما دفعه لإنتهاج تلك السياسة المعادية للشيوعية.

كما دعمت فنزويلا بشكلٍ عام سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة (UN) و منظمة الدول الأمريكية (OAS) و Organization of American States وأظهرت استعدادها للتعاون في الدفاع عن القارة اللاتينية^(١٩).

مؤتمر الدول الأمريكية بكاراكاس مارس ١٩٥٤م:

عُقد مؤتمر الدول الأمريكية في مدينة كاراكاس عاصمة دولة فنزويلا في الأول من مارس حتى الثامن والعشرين من مارس عام ١٩٥٤م^(٢٠).

وكان الهدف من انعقاد المؤتمر محاولة الولايات المتحدة الأمريكية استغلال المؤتمر لتهديئة الأجواء في نصف الكرة الغربي بعد الإطاحة برئيس دولة جواتيمالا Guatemala^(*) جاكوب أربينز "Jacobo Arbenz"^(**). خاصة إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت داعمة للإنتقال، وبعد ذلك بدأت فترة دامية في تاريخ جواتيمالا.

كانت مؤتمرات الدول الأمريكية تتعقد بشكلٍ متقطع منذ عام ١٨٨٩ م؛ ففي تلك الفترة تراجع انتباه الولايات المتحدة الأمريكية عن دول أمريكا اللاتينية، ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م، وحتى عُقد مؤتمر كاراكاس ١٩٥٤م تم عقد مؤتمر واحد فقط خلال تلك الفترة، فقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية نداءات متكررة من دول أمريكا اللاتينية لعقد اجتماعات عاجلة بسبب انشغالها بمشكلات ملحة في مناطق أخرى.

قلقت إدارة " ايزنهاور " Eisenhower (***) (1953-1961م) نتيجة للأحداث المتلاحقة في جواتيمالا عام ١٩٥٤م مما دفعهم لعقد مؤتمر للدول الأمريكية في كاراكاس في العام نفسه لوضع خطة لدعم نصف الكرة الغربي^(٢١).

وقد تبني المؤتمر اتفاقيتين بشأن اللجوء وهما : اللجوء السياسي، واللجوء الإقليمي، وهي مسألة ذات أهمية خاصة لدول أمريكا اللاتينية، فكان لابد من تحديث القوانين الخاصة بتسليم اللاجئين في نطاق الدول الأمريكية.

في هذا الإطار تمت الموافقة على العديد من القرارات، ومنها حق الدولة مانحة اللجوء السياسي أن تحدد الهوية السياسية للاجئين، وحق طلب تسليم الأشخاص المطلوبين سواء الذين مثلوا أمام العدالة أو المحكوم عليهم للجرائم المعتاده كما طالب المؤتمر حكومات دول أمريكا اللاتينية بتقديم نسخ من المعاهدات متعددة الأطراف أو المعاهدات الثنائية والاتفاقيات السارية بينهم^(٢٢).

والجدير بالذكر، إن من أهم التوصيات التي جاء بها مؤتمر كاراكاس عام ١٩٥٤م هي اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على الأنشطة التخريبية التي تبثها الشيوعية العالمية، ومواجهة الشيوعية في القارة اللاتينية التي تهدد الأمن والسلام الدوليين للقارة بشكل واضح، بالإضافة إلى تدخل الحركات الشيوعية في شؤون القارة الداخلية والخارجية على حد سواء، ومن هنا صرح المؤتمر بضرورة استئصال الأنشطة الشيوعية المخربة من جذورها واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الاستقلال السياسي والثقافي للدول الأمريكية ضد تدخل الشيوعية الدولية، وتحقيق ذلك يتطلب قدرًا عاليًا من التعاون الدولي بين دول القارة، وقد أصدر المؤتمر عدة توصيات من أجل ذلك في ما عُرف بإعلان كاراكاس ومنها:

▪ الكشف عن هوية وأنشطة الذين ينشرون دعاية الحركة الشيوعية الدولية، والتوصل إلى مصادر تمويلهم، وكذلك الأمر بالنسبة لمن عملوا كوكلاء لها وتحقيق مصالحها^(٢٣).

- مراجعة قوائم السفر وتأشيرات الدخول للدول الأمريكية، ومراقبة الهجرة غير الشرعية حتى لا ينتقل هؤلاء الأفراد إلى داخل وخارج القارة.
- تبادل المعلومات بين حكومات الدول الأمريكية من أجل تنفيذ القرارات المتبناه من قبل مؤتمرات الدول الأمريكية، واجتماعات وزراء الخارجية فيما يتعلق بالشيوعية الدولية^(٢٤).

كما أكد إعلان كاراكاس على عدة نقاط ومن أهمها :

- التأكيد على مبادئ وأهداف ميثاق "منظمة الدول الأمريكية" OAS، والإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- الاعتراف بحق كل دولة أمريكية في الحفاظ على سيادتها على أراضيها وتحقيق الديمقراطية السياسية.
- حق كل دولة أمريكية في تحقيق استقلالها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، دون تدخل أية دولة بشكل مباشر أو غير مباشر، في شؤونها المحلية أو الخارجية.
- الحفاظ على سياسة فعالة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والتعاون الاقتصادي والثقافي، لرفع مستوى شعوب الدول الأمريكية.
- التأكيد على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إنهاء النزاعات الداخلية بين بلدان القارة الأمريكية، واستخدام وسائل التسوية السلمية، ورفض استخدام القوة، والقضاء على النظام الاستعماري في أمريكا اللاتينية^(٢٥).

كما تطرق المؤتمر إلى ضرورة تدعيم العلاقات الثقافية مع دول أمريكا اللاتينية في مواجهة الخطر الشيوعي، وتحقيقاً لهذا الهدف تم توقيع اتفاقية بين دول القارة اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية لتطوير العلاقات الثقافية الأمريكية المشتركة، وتم الاتفاق على إرسال بعثات تعليمية بين الدول الأمريكية، وتقديم منح دراسية، وتبادل الأساتذة، والاستفادة من خبرات المعلمين، وغيرها من الوسائل التي تساعد في تحقيق أهداف المؤتمر على المستوى الثقافي، واستكمالاً للدور الثقافي، دعا

المؤتمر إلى تدعيم العلاقات بين الوكالات غير الرسمية التي لها دور مؤثر في تشكيل الرأي العام لتفعيل تعاون الدول الأمريكية في مواجهة الشيوعية في أمريكا اللاتينية تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على أمنها القومي^(٢٦).

كان الهدف الرئيس من عقد مؤتمر كاراكاس في ذلك الوقت كما سبق وأشرنا رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة المد الشيوعي في القارة اللاتينية، ووفقاً لذلك بعثت الولايات المتحدة الأمريكية وفد رفيع المستوى يرأسه وزير الخارجية الأمريكي "جون فوستر دالاس" Joha Foster Duiies^(*) لتبرير موقف حكومته ضد الشيوعية^(٢٧)، وحقيقة دعمها للانقلاب الذي أطاح بالرئيس جاكوب أربينز، مؤكداً أن الشيوعية استطاعت على مدار عشرة أعوام اختراق الهيئات العامة والخاصة في جواتيمالا، وأن الشيوعيين تلقوا تدريبات واسعة في موسكو مكنتهم من السيطرة على العمال والفلاحين، والسيطرة على الصحافة الرسمية وإذاعة الحكومة الجواتيمالية وامتدت سيطرتهم لتشمل الحكومة والبرلمان بل والرئيس جاكوب أربينز نفسه.

وأضاف دالاس أن المخطط الشيوعي في جواتيمالا تمثل في كسب قاعدة سياسية صلبة في نصف الكرة الغربي يمكن من خلالها اختراق الشيوعية للحكومات اللاتينية الأخرى^(٢٨).

ومع ذلك لم تسر الأمور كما خطط لها دالاس، فقد رأت الدول الأمريكية أنه يجب استغلال المؤتمر في مناقشة الأمور الاقتصادية والسياسية الخاصة بالقارة في المقام الأول، بدلاً من التهديد المحدق عن الخطر الشيوعي، ووجد "دالاس" نفسه محاصراً بهجومٍ عنيف من قبل وزير الخارجية الجواتيمالي "جيريمو توريللو" Guillermo Toriello، والذي أصدر تصريحات معادية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشكلٍ عنيف، وجذب لجانبه العديد من دول أمريكا اللاتينية مؤكداً أن الأمر لا علاقة له بالشيوعية وأن خطأ جواتيمالا الوحيد هو دفاعها عن سيادتها القومية.

رغم هذه الصعوبات استطاع "دالاس" الحصول على قرار حاسم من حكومات الدول اللاتينية بمعادة الشيوعية في مؤتمر كاراكاس في مارس ١٩٥٤م^(٢٩)، وتمكن من ذلك بعد أن طلب من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة تقديم مساعدات اقتصادية لدول أمريكا اللاتينية وزيادة المعونة الاقتصادية والقروض^(٣٠). وأكد أن التعاون الاقتصادي مع دول أمريكا اللاتينية وزيادة حجم القروض والتوسع في برامج التنمية سيساعد على تقوية العلاقات فيما بينهم ويدفعهم لتأييد الولايات المتحدة الأمريكية في موقفها المعادي للشيوعية^(٣١)، ولكن جاء رد فعل إدارة "أيزنهاور" مخالفاً للتوقعات، فقد حدث جدل واضح واختلفت الآراء حول قروض التنمية الممنوحة لأمريكا اللاتينية وحجمها ومصادرها ما بين مؤيدين ومعارضين^(٣٢).

فقد استغرقت الإدارة وقتاً طويلاً لتوضيح موقفها بشأن قروض التنمية، حيث أعدت وثيقة سياسية جديدة جاء فيها "يجب تنمية الاقتصاد في أمريكا اللاتينية عن طريق زيادة التجارة وتمويل المشروعات الناجحة، وخلق مناخ مواتٍ للاستثمار الخاص. لكن دون تقديم منح ومعونات إلا في حالات خاصة طارئة"

وقد جاءت تلك الوثيقة مخيبة لآمال دول أمريكا اللاتينية، فقد كانوا غير راضيين عن طبيعة العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة^(٣٣).

وعلى الرغم من أن موقف الرئيس إيزنهاور بدا محايداً بين مؤيدي ومعارضتي تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الأمريكية، إلا إنه لخص سياسته تجاه دول أمريكا اللاتينية في خطابه في الكونجرس مارس ١٩٥٤م قائلاً: "نتمنى تقليل المساعدة وتشجيع الاستثمار وتوسيع التجارة".

إلا إن "دالاس" أصر على ضرورة قيام بنك الاستيراد والتصدير "Eximbank"^(*) بتقديم المزيد من القروض إلى الدول اللاتينية من أجل إقناعها بموقف الولايات المتحدة الأمريكية ضد الشيوعية الدولية ومع نهاية العام نفسه وافق إيزنهاور على

زيادة حجم القروض بـ ٥٠٠ مليون دولار موضعاً ضرورة القيام بذلك لكسب الرأي العام في القارة اللاتينية وتوضيح أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تنظر إلى مصالحها في القارة اللاتينية فحسب، بل هي أيضاً في حرب ضد الشيوعية (٣٤).

مؤتمر ريو الاقتصادي (Rio Conference) أبريل ١٩٥٤ م :

وتدعيماً للسياسة الأمريكية في القارة اللاتينية تم عقد مؤتمر ريو الاقتصادي Rio Conference (***) عام ١٩٥٤م، وقد أعدت الولايات المتحدة الأمريكية للمؤتمر بشكلٍ مُسبق، ففي التاسع من أبريل عام ١٩٥٤م تم تشكيل لجنة فرعية داخل أروقة الحكم لدراسة العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية مع دول أمريكا اللاتينية، ولصياغة إطار السياسة العامة للولايات المتحدة الأمريكية أثناء مؤتمر ريو الاقتصادي وترأس اللجنة هولاند Holland مساعد وزير الخارجية للعلاقات الأمريكية، وتألقت اللجنة من ممثلين عن وزارة المالية، ومكتب التعبئة الدفاعية، إدارة العمليات الخارجية Foreign Operations Administration (FOA)، وبنك الاستيراد والتصدير " Eximbank " (٣٥).

وأوضح وزير المالية ال أمريكي "جورج همفري" (*) في خطابه الافتتاحي ما يلي: " لكي يتحقق هدفنا في تنمية الاقتصاد ال أمريكي يجب الوقوف على مبدئين أساسيين، الأول: السعي نحو تكوين مؤسسات حرة قوية اقتصادياً وإيجاد مجالات جديدة للتنمية والاستثمار وهي الركيزة الأساسية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي حققناه في نصف الكرة الأرضية الغربي، أما المبدأ الثاني: هو إيماننا كحكومة بضرورة الحد من تدخلنا في مجالات التجارة والصناعة، وإفساح المجال للاستثمارات الخاصة إيماناً منا أن هذه المبادئ سوف تحقق الرفاهية والتقدم لشعبنا (٣٦).

وقد توصلت اللجنة إلى الآتي: لكي يتم تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في نصف الكرة الغربي، فإن ذلك يتطلب تحقيق معدلات أسرع لمشروعات التنمية الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية.

كما يجب أن يكون هدف الولايات المتحدة الأمريكية القيام بتعزيز النظام الحالي لتمويل التنمية الاقتصادية عن طريق توفير الاحتياجات الرأسمالية الأساسية، وزيادة برامج الإقراض المصرفي كمحفز ضروري للعلاقات الاقتصادية، وأيضاً، ينبغي النظر في المساعدات الإنمائية المقدمة من صندوق FOA والذي عرض مساعدات مالية وقروض بحجم واحد مليار دولار خلال السنوات القادمة للمشروعات الأساسية وليس الاستثمار الخاص^(٣٧).

وعلى الرغم من ذلك كانت دول أمريكا اللاتينية تشعر بالقلق إزاء علاقاتها الاقتصادية بالولايات المتحدة الأمريكية، ومستقبل تجارتها الخارجية، ولتهدئة الأوضاع أكد الوفد الأمريكي في مؤتمر ريو الاقتصادي أن الولايات المتحدة الأمريكية حريصة كل الحرص على الحفاظ على قوة اقتصادها، وعلاقاتها التجارية بدول أمريكا اللاتينية، مما يضمن بذلك زيادة حجم التبادل التجاري فيما بينهم، لذلك قامت بتعديل بعض القوانين الخاصة بالتجارة على النحو التالي:

إلغاء القوانين الخاصة بزيادة التعريفات الجمركية على الرصاص والزنك، والتي كان لها تأثير سلبي على كلاً من بوليفيا وبيرو والمكسيك، ومساعدة تلك الدول على التصنيع المحلي.

إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر ريو الاقتصادي دراسة المشكلات التي تؤثر على تجارة بعض السلع المهمة مثل: القهوة والموز والتأكدات بأن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لمناقشة مشكلات السلع الفردية في أي وقت مع البلدان المتضررة .

إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر ريو الاقتصادي أنها سوف تتبع سياسة الخفض التدريجي للحواجز التجارية بينها وبين دول أمريكا اللاتينية.

حصص المحلية

ونقل حصص المستوردين الأجانب بالشكل الذي يناسب كل دولة.

منح الدول الأمريكية قرض بقيمة ١٠٠ مليون دولار مقدم من بنك الاستيراد والتصدير لتطوير منجم Toquepala في بيرو Peru.

وفي ١١ نوفمبر من العام نفسه، وافق الكونجرس على مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في مؤسسة تمويل دولية مقترحة برأسمال متوقع ١٠٠ مليون دولار، وتم تنظيمه كشركة تابعة للبنك الدولي، وكان الغرض من المؤسسة هو تحفيز الاستثمار الخاص في البلدان النامية في جميع أنحاء العالم عن طريق تقديم قروض دون ضمان من الحكومات الأعضاء^(٣٨).

ومن وجهة نظر الباحثة، إن ما توصلت إليه اللجنة يتنافى تمامًا مع سياسة أيزنهاور الاقتصادية تجاه دول أمريكا اللاتينية منذ مؤتمر كراكاس مارس ١٩٥٤م، فقد كانت وجهة نظر الرئيس ال أمريكي أيزنهاور أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست مؤهلة في تلك الفترة إلى تبني مشروعات التنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية، والوقوف خلف اقتصاد تلك الدول على المدى البعيد؛ لأن ذلك يعد التزام مالي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على تحديد ذلك، وأن من الأفضل دعم الاستثمارات والمشروعات الخاصة.

ولكن كما سبق وأشرنا أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت ضمان معاداة دول أمريكا اللاتينية للشيوعية العالمية، ومواجهة المد الشيوعي في القارة اللاتينية.

لذلك حاولت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ بعض التدابير التي مكنتها من تقوية العلاقات الاقتصادية مع دول أمريكا اللاتينية على سبيل المثال:

بالنسبة للقروض الخاصة بمشروعات التنمية الاقتصادية، فيجب أن يكون البنك الدولي للتعمير والتنمية مسئولاً مسئولاً كاملة عن تلك القروض طويلة المدى بجانب بنك

الاستيراد والتصدير بالولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على مؤسسة إقراض وطنية لتقديم قروض التنمية والتي هي في الصالح الوطني، والجدير بالذكر أن البنك الدولي قدم مساهمات مؤثرة في مجال، النقل، الطاقة، تطوير الموانئ.

على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تدعيم الدور الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة مثل: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية Economic Commission For Latin America، ومقرها الرئيس دولة تشيلي، والتي تساعد حكومات دول أمريكا اللاتينية في التوسع في عمليات التنمية الاقتصادية من خلال مواردهم وثروتهم الخاصة.

تقديم الولايات المتحدة الأمريكية المنح الغذائية من فائض مخزونها لدول أمريكا اللاتينية. فهناك دول تستورد عادةً نسبة كبيرة من غذائها، وأحياناً كثيرة تكون غير قادرة على الشراء ويكون شعبها على وشك المجاعة لذلك ينبغي تقديم المنح الغذائية، أو تخصيص مقابل مالي يساوي قيمة المنحة، ليتم استخدامها لتوسيع إنتاجها الزراعي المحلي.

تقديم الدعم لمختلف الوكالات التابعة لجمعية الدول الأمريكية (OAS) كالمجلس الاقتصادي الاجتماعي للدول الأمريكية، وتشجيع المنظمة على توسيع برنامجها الناجح، والذي يعد وسيلة فعالة لمساعدته شعوب أمريكا اللاتينية لتحقيق صحة وتعليم أفضل، إنتاج صناعي وزراعي أعلى، ومستوى معيشة مرتفع^(٣٩).

بعد مؤتمر ريو أشاد ممثل الحكومة الفنزويلية "لهنري هولاند" Henry Holland وباقي أعضاء الوفد الأمريكي، وصرح بأنهم كانوا في غاية التعاون في الأمور الخاصة بالشعب الفنزويلي، وصرح أيضاً بأنه سيخبر الرئيس "بيريز جوميز" أن العلاقات الأمريكية الفنزويلية لم تشهد حالاً أفضل مما هي عليه الآن^(٤٠).

الخاتمة:

يتضح مما سبق ازدهار العلاقات الأمريكية مع فنزويلا في ظل الحكومات الديكتاتورية مثل: حكومة ماركوس بيريز جوميز، فعلى الرغم من كراهية الشعب الفنزويلي لسياسته الحاكمة، إلا إن مثل هذه الحكومات غالبًا ما تحظى بتأييد من القوات المسلحة، ورجال الأعمال أصحاب المصالح الاقتصادية، لذلك شهدت العلاقات الأمريكية الفنزويلية ازدهارًا ملحوظًا خلال فترة حكم بيريز جوميز، حتى إن الرئيس ال أمريكي دوايت أيزنهاور منح الرئيس ماركوس بيريز جوميز وسام الاستحقاق، مما زاد من استياء الشعب الفنزويلي للولايات المتحدة الأمريكية، والأمر الذي رسخ العلاقات بين الدولتين هو موقف فنزويلا المناهض للشيوعية في أمريكا اللاتينية.

إن أهمية دولة فنزويلا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تكمن بشكل أساسي في مواردها الاقتصادية الاستراتيجية، ونقصد هنا البترول بشكل رئيس، والذي يعد المحرك الأساسي للعلاقات الأمريكية الفنزويلية، فهذا المورد النفيس يرسم إلى حد كبير خطوط السياسة العامة بين البلدين، بالإضافة إلى ذلك تعد فنزويلا سوقًا للمصادرات الأمريكية، ومجالًا واسعًا لاستثماراتها.

الهوامش والمصادر

(*)ماركوس بيريز جوميز، ولد في ٢٥ أبريل ١٩١٤م في ميشلينا، في ولاية تاتشيرا، التحق بيريز جوميز بالمدرسة في مسقط رأسه في كولومبيا، وفي عام ١٩٣٤م، تخرج من الأكاديمية العسكرية في فنزويلا. ثم درس في مدرسة كوريلوس العسكرية في بيرو في عام ١٩٤٥م، شارك بيريز جوميز في انقلاب ساعد في تولية مؤسس حزب العمل الديمقراطي، رومولو بيتانكورت، رئيسًا لمجلس الحكم الثوري، كما شارك في انقلاب ١٩٤٨م على الرئيس روميلو جاليجوس، وبعد تولي المجلس العسكري حكم البلاد بزعامة كارلوس ديلجادو تشالباود تولى منصب وزير الدفاع الفنزويلي، شارك في مؤامرة اغتيال ديلجادو تشالباود لينفرد بزعامة المجلس العسكري وصولًا إلى رئاسة فنزويلا.

انظر:

Dennis ,Don,Marcos perez Jimenez of Venezuela ,university of California ,Berkeley,1961, P.10.

(1) Lieuwen , Edwin , Venezuela ,Oxford University Press,London New York Toronto ,p,٩٢. & See Also: F.R.U.S ,Diplomatic Paper,1952-1954 ,Vol.IV ,The American Republics,Memorandum By the Assistant Secretary of state for Inter-American Affairs (Miller) to the Secretary of state ,Washington ,December, 5,1952,p.1635.

(2)F.R.U.S ,Diplomatic Paper,1952-1954 ,Vol.IV ,The American Republics, Memorandum By the Assistant Secretary of state for Inter-American Affairs (Miller) to the Secretary of state ,Washington ,December, 5,1952,op,cit,p.1635.

(3) Arceneaux, William,The Venezuelan Experience:1958 and the Patriotic Junta , Historical Dissertations and Theses, Louisiana State University , August , 1969,op,cit ,pp.81-82.

(4) F.R.U.S ,Diplomatic Paper,1952-1954 ,Vol.IV ,The American Republics,The Ambassador in Venezuela (Warren)to the Department of state,Caracas ,May ,11,1953,op,cit,p.1646.

(5)Ibid.

(6) F.R.U.S ,Diplomatic Paper,1952-1954 ,Vol.IV ,The American Republics,Memorandum of conversation ,by Maurice M.Bernbaum of the office of South American Affairs ,Washington , february, 13 ,1952, pp.1٥٩٦-١٥٩٨.

(7)F.R.U.S ,Diplomatic Paper,1952-1954 ,Vol.IV ,The American Republics,Memorandum by Bainbridge C.Davis of the Office of South American Affairs to the Director of the office(Atwood) ,Washington ,january, 14 ,1953, p.1638.

(* نهر الأورينوكو هو نهر ينبع من مرتفعات سييرا باريفا جنوب فنزويلا، ويقطع مسافة تبلغ ٢٠٩٢ كم قبل أن يصب في المحيط الأطلسي بدلتا واسعة، تتعدد فيها فروع النهر الصالحة للملاحة، وله عدة روافد أهمها فيشادا Vichada، وأبوري Apure، وميتا Meta، والأورينوكو صالح لملاحة السفن الصغيرة لمسافة تبلغ نحو ١٤٥٠ كم. انظر:

WWW.moqatel.com/Behoth/Gography11/geography/sec1124.htm

- (8) Galvan , Javier A. ,Latin American Dictators Of The 20 th Century “The Lives and Regimes Of 15 Rulers, Mefarland &Company Publishers ,London ,2013,p.64.& See Also :Frederick Julia C.&,Tarver H.Micheal ,The History of Venezuela,Greenwood Press,London,2005,p.97.
- (9) Jones, Harris, , WHAT HAPPENED TO VENEZUELA?, ThESIS (PHD) ,Oxford university ,April 2019,p.5.

(* ولد " روميلو جاليجوس " في "كاراكاس" عام ١٨٨٤م كان له شخصية مميزة في مرحلة ازدهار الديمقراطية الفنزويلية لمدته نصف قرن، ويعد من أفضل الروائيين الفنزويليين، كان له الكثير من الروايات التي كانت لها شهرة كبيرة في فنزويلا، كما إنها استلهمت من التحديات السياسية والاجتماعية التي مرت بها فنزويلا. ذهب للعيش في الولايات المتحدة الأمريكية في = ١٩٣١م وعاد "جاليجوس" إلى فنزويلا مرة أخرى بعد ١٩٣٦م بعد وفاة " جوميز وأصبح نشط سياسياً بشكل متزايد، واستمر في الكتابة ووصلت مشاركات " جاليجوس"السياسية إلى ذروتها في الأربعينات عند ترشحه لرئاسة الجمهورية، ولكنه تولى المنصب لفترة تقل عن عام قبل أن يُطيح به الانقلاب العسكري وبإدارته. وقضى فترة أخرى في المنفى واستمرت حتى ١٩٥٨م عندما أطيح "بماركوس بيريز جوميز" وتوفي في عام ١٩٦٩ م.

انظر:

Tinker Miguel ,(Venezuela What Every One Needs To Know),Oxford University Press ,2015,P.84.

- (10) Lieuwen Edwin ,Petroleum in Venezuela , University of Calieifornia Press, Berkeley And Los angeles , ١٩55,p.121.
- (11) Tinker, Miguel , united states oil companies in Venezuela (1945-1958), op, cit, p.156.& See Also : Arceneaux , William,op,cit ,pp.84.
- (1) F.R.U.S ,Diplomatic Paper,1952-1954, Vol.IV, The American Republics, Memorandum by Bainbridge C.Davis of the office of South American Affairs to the Director of that office (Atwood) ,Washington ,January, 14 ,1953,op,cit,p.1638.

(*) هو دبلوماسي و سياسي أمريكي، ولد في كامبريدج، ماساشوستس عام ١٩٠١م، حصل على شهادة في التاريخ الحديث من جامعة أكسفورد ١٩٢٣م، استمرت مسيرته المهنية في السلك ال دبلوماسي واحدًا وأربعين عامًا حيث كان سفيرًا لدى البرازيل وكولومبيا وفنلندا وبولندا والسويد، كما شغل منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون أمريكا اللاتينية، وتوفي في واشنطن في ٢٤ فبراير ١٩٨١م.

انظر :

<https://www.nytimes.com/1981/02/25/obituaries/john-moore-cabot-is-dead-at-79-us-ambassador-to-5-countries.html>.

(13)Ewell ,Judith ,Venezuela and the United States: From Monroe's Hemisphere to Petroleum's Empire,op,cit,pp.176-177.

(**) أسست غرفة التجارة الفنزويلية الأمريكية (Am Cham) في فنزويلا عام ١٩٥٠م كفرع للشركات الأمريكية، وبعض الشركات الفنزويلية التي اعتمدت علي تجارة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة شركات البترول الأمريكية.

انظر: Ibid,P.176.

(14) Ewell ,Judith ,Venezuela and the United States: From Monroe's Hemisphere to Petroleum's Empire,op,cit,pp.176-177.

(15)Tinker, Miguel , united states oil companies in Venezuela (1945-1958),op,cit,p.15٧. See also & F.R.U.S ,Diplomatic Paper,1952-1954 ,Vol.IV ,The American Republics,Paper prepared in the Department of state ,the national Security in Successful Trade Agreement Negotiations with Venezuela , Washington ,february, 29,1952,op,cit,p.1601.

(16)Harris, Jones,op,cit,p.6.

(17) F.R.U.S ,Diplomatic Paper,1952-1954 ,Vol.IV ,The American Republics,National Intelligence Estimate, PROBABLE DEVELOPMENTS IN VENEZUELA ,Washington ,July,٣١,1952, pp.16٢٠.

(18)F.R.U.S ,Diplomatic Paper,1952-1954 ,Vol.IV ,The American Republics,Memorandum by Bainbridge C.Davis of the Office of South American Affairs to the Director of the office (Atwood) ,Washington ,january, 14 ,1953,op,cit,p.1638.

(19)F.R.U.S ,Diplomatic Paper,1952-1954 ,Vol.IV ,The American Republics,National Intelligence Estimate,PROBABLE DEVELOPMENTS IN VENEZUELA ,Washington ,July, 31, 1952, op,cit ,pp.16٢٠-1622.& See Also: Frederick Julia C., Tarver H.Micheal ,op,cit,p.98.

(20) Zanotti , Isidoro, Extradition in Multilateral Treaties and Conventions, Martinus Nijhoff Publishers,Boston,2006,p.13.

- (21) Mcpherson, Alan, encyclopedia of US military interventions in latin America, Vol1, ABCCLIO, Oxford, 2013, p.71.
- (22) Zanotti, Isidoro, op, cit, pp.13-14.
- (23) A.F.P. (1950-1955), Basic Documents, Vol I, Department of State Publication : Strengthening Democratic Institutions, Meeting The Threat To peace And Security: Declaration of solidarity for the Political Integrity of the American states Against international Communist Intervention, Adopted by The Tenth Inter_ American Conference, March 28, 1954, pp.1301-1302.
- (24) F.r.u.s, diplomatic paper, 1952-1954, vol. iv, the american republic, the tenth inter – american conference, held at caracas, venezuela, march 1-28, 1954, intervention of international communism in the american republics, p.281.
- (25) Tenth Inter – American Conference, The American Journal of International Law, Cambridge University Press, Vol. 48, No.3, Jul., 1954, pp.125-126.
- (٢٦) نجلاء سعيد مكاي، الحرب الباردة في أمريكا اللاتينية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣، ص: ٣٦٢، ٣٧٧
- (*) جون فوستر دالاس دبلوماسي و سياسي أمريكي، ولد في الخامس والعشرين من فبراير ١٨٨٨م في واشنطن، تخرج من جامعة برينستون عام ١٩٠٨م، أول مهمة دبلوماسية قام بها في ١٩١٧م أرسله الرئيس ويلسون إلى أمريكا الوسطى في مهمة خاصة، فقد كان يطلب تعاون قادة بنما وكوستاريكا ونيكارجوا في إعلان الحرب على ألمانيا، وبحلول عام ١٩٤٥ م تم تعيين دالاس مندوب الولايات المتحدة الأمريكية في المؤتمر التنظيمي للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، كما عمل دالاس كمستشار لإدارة الرئيس ترومان، وفي الانتخابات الرئاسية عام ١٩٥٢م عمل كمستشار للشؤون الخارجية لأيزنهاور، وبعد فوز أيزنهاور في الانتخابات عُين دالاس وزيراً للخارجية، وأصبح دالاس رمزاً عالمياً لمحاربة الشيوعية، فشارك في مؤتمر البلدان الأمريكية مارس ١٩٥٤م من أجل هذا الغرض، وتوفي في الرابع والعشرين من مايو ١٩٥٩م.
- انظر: <https://www.encyclopedia.com/people/history/us-history-biographies/john-foster-dulle>
- (27) Mcpherson, Alan, op, cit, p.72.

(٢٨) نجلاء سعيد مكايي، مرجع سابق، ص ٨٤

(29) Mcpherson, Alan, op, cit, p.73

(٣٠) نجلاء سعيد مكايي، مرجع سابق، ص ١٥١.

(31) A.F.P.(1950-1955), Basic Documents, Vol I, Department of State Publication, United States –Latin American Relation: Report to the president by special Ambassador Milton S. Eisenhower, November 18, 1953 (Excerpts), pp.1330-1332.

(٣٢) نجلاء سعيد مكايي، مرجع سابق، ص ص: ١٥١-١٥٢

(33) Sewell, Bevan & Lucas, Scott, Challenging US Foreign Policy (American and the World in the long twentieth Century, Palgrave Macmillan, 2011, p.119.

(*) بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي: هو إحدى الوكالات الحكومية الأمريكية، أنشئ عام ١٩٣٤م، وهدفه هو المساعدة في تمويل الصادرات الأمريكية، وبشكل أساسي عن طريق إقراض الأموال إلى المشتريين الأجانب للسلع و الخدمات الأمريكية، وغالبًا ما تتكون هذه المساعدة من اعتمادات البنوك والحكومات الأجنبية فيما يتعلق بمشاريع التنمية.

انظر: مروة محمد عبد الفتاح عبد السيد عيسى، السياسة الأمريكية تجاه الأرجنتين (١٩٤٣-١٩٥٥م) ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠١٨، ص ٣٧.

(٤٣) نجلاء سعيد مكايي، مرجع سابق، ص ١٥١

(**) عَقْد (مؤتمر ريو لعام ١٩٥٤م) في كيتونجينا Quitandinha في البرازيل Brazil لمدة أسبوعين، بدءاً من ٢٢ نوفمبر ١٩٥٤م، لمناقشة العلاقات الاقتصادية والتجارية في نصف الكرة الغربي، بالإضافة إلى ممثلين من إحدى وعشرين دولة جميعهم أعضاء في منظمة الدول الأمريكية (OAS)، حضر وفود من كندا وألمانيا الغربية وبلجيكا وإسبانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا والبرتغال واليابان وهولندا، وفي أثناء المؤتمر عبر قادة أمريكا اللاتينية عن رغبتهم في تطوير التكامل الاقتصادي في نصف الكرة الغربي، ودعوا إلى زيادة المساعدات المالية من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وحث جواو فيلهو Joao Café Filho " " رئيس البرازيل المندوبين على مناقشة الجهود التعاونية مثل: الاتحاد الجمركي، وتوحيد العملة، وإنشاء بنك أمريكي دولي، وقد أعرب أوجينيو جودين Eugenio Gudín "، وزير المالية البرازيلي عن قلقه العميق بشأن تركيز إدارة أيزنهاور على الاستثمار الخاص بدلاً من الاستثمار العام باعتباره المحور الرئيس للاستثمار الأمريكي في أمريكا اللاتينية، وأضاف أن هذه السياسة تجاهلت

النقص الحاد في التنمية في مجالات مهمة مثل : المرافق العامة والتعليم والصحة وغيرها.

انظر:

<https://www.encyclopedia.com/humanities/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/rio-conference-1954>

(35)F.R.U.S, Diplomatic paper, 1952-1954 – Vol.17 , the American Republics Meeting of ministers of finance or economy of the american republics as the fourth extraordinary meeting of the inter-american economic and social council (rio economic conference) ,held at quitandinha, brazil , november 22-december 2,1954,p.313.

(*) ولد جورج همفري في ٨ مارس ١٨٩٠ في ميتشجن بالولايات المتحدة الأمريكية، هو محام ورجل أعمال أمريكي، حصل على شهادة في القانون من جامعة ميتشجن عام ١٩١٢م، عمل محامياً في شركة والده إلى أن أصبح مستشاراً عاماً في مصنع الصلب عام ١٩١٩م ثم أصبح رئيساً للشركة في عام ١٩٢٩م ثم رئيساً لمجلس الإدارة في عام ١٩٥٢م، شغل منصب وزير المالية في عهد الرئيس أيزنهاور في الفترة من (٢١ يناير ١٩٥٣م – ٢٨ مايو ١٩٥٧م)، كان همفري واحداً من رجال الأعمال البارزين الذين جلبهم أيزنهاور إلى الحكومة، وربما كان الأكثر نفوذاً، بسبب صداقته الوثيقة مع الرئيس، بعد استقالته عن عمر يناهز ٦٧ عاماً، تقاعد همفري واستقر في ولاية أوهايو حتى وفاته في ٢٠ يناير عام ١٩٧٠م.

انظر:

<https://millercenter.org/president/eisenhower/essays/humphrey-1953-secretary-of-the-treasury&prev=search>

(36)Sewell,Bevan &Lucas, Scott,op,cit,p.120.

(37) F.R.U.S, Diplomatic paper, 1952-1954 – Vol.17 , the American Republics, Meeting of ministers of finance or economy of the american republics as the fourth extraordinary meeting of the inter-american economic and social council (rio economic conference) ,held at quitandinha, brazil , november 22-december 2,1954 , memorandum by the acting regional director of the office of latin america operations(hardesty) to the director of the foreign operations administration (stas),washington,july 19 ,1954, op,cit.pp.325-326.

(38) F.R.U.S , 1952–1954, the american republics , volume iv ,progress report by the operations coordinating board to the national security council,top secret, UNITED STATES OBJECTIVES AND COURSES OF ACTION

- WITH RESPECT TO LATIN AMERICA [washington,] january 19, 1955,pp.98-10١.
- (39) A.F.P.(1950-1955),Basic Documents,Vol I,Department of State Publication ,United States – Latin American Relation:Report to the president by special Ambassador Milton S.Eisenhower ,November 18,1953(Excerpts),pp.1331-1332.
- (40) F.R.U.S ,Diplomatic Paper,1952-1954 ,Vol.IV ,The American Republics ,Memorandum by the Assistant Secretary of State For Inter-American AFFairs (Holland),to the Secetary of State,Washington ,December 20,1954,p.1674.

